1- **الملخص**:

يمكن القول أن التسيير العمومي يمثل العمل الحكومي باعتباره أداة تنفيذ السياسات العامة للدولة، فهي تتعامل دائما على أساس شخص عام وليس خاص، ويحكم التسيير العمومي القانون العام ويعمل الموظف العمومي بصفته الرسمية وليس بصفته الشخصية، ويخضع التسيير العمومي لسلطة الدولة ولمؤسساتها الرسمية، والعمل ضمن السياسة العامة للدولة التي يحددها القانون.

كما يعد التسيير العمومي أداة لتحقيق وظائف الدولة من خلال مؤسساتها التي تعكس السياسات العامة للدولة إلى أهداف قابلة للتنفيذ ومن هنا كان التلازم بين السلطة السياسية والتسيير العمومي أي بين سلطة الحكم وأداة التنفيذ.

وبالتالي يمكن القول بأن التسيير العمومي يعد الطريقة التي تتحول السياسات العامة للدولة إلى أهداف قابلة للتنفيذ ومن هنا كان التلازم بين السلطة السياسية(الدولة) والتسيير العمومي يعد الطريقة التي تتحول بها السياسات العامة للدولة إلى واقع يؤثر في حياة المواطنين.

2- **الإشكال الرئيس**: ما هي أهم المتغيرات الجديدة التي يحملها التسيير العمومي الجديد في طيّاته؟

3- **الأفكار الأساسية**:

- مفهوم التسيير عموماً؛
- التسيير العمومي الكلاسيكي والتحول في مفهوم التسيير؛
- أهم المقاربات المبررة للتحول والتطوير التسييري العمومي.

4- **قائمة المراجع**:

1- Jean Yves CAPUL et Olivier GARNIER : :"Dictionnaire D'Economie et de Sciences Sociales",Edition Hatier, 2002.

2- François-Xavier Merrien,**"La Nouvelle Gestion Publique: Concepts Mythique",** Lien social et Politique -RIAC, N° 41, Printemps 1999.

3- Mark Robinson, **From Old Public Administration to the New Public Service: Implications for Public Sector Reform in Developing Countries**, Singapore: Global Centre for Public Service Excellence, 2015.

4- Christopher POLLIT &Geert BOUCKAERT, **«Public Management Reform, a comparative analysis»**, OXFORD university press ,NEW YORK,2000.

5- سليم عماد الدين، " مراقبة التسيير في الجماعات المحلية: محاولة لعرض سيرورة مراقبة التسيير في بلدية الجزائر الوسطى) "مذكرة ماجستير (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع تسيير المنظمات، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2005-2006).